قد تقبل التفاوض حول مصير الضفة الغربية، ستكون مستعدة لتقديم تنازلات سهلة لاسرائيل هو الاعتقاد بأن لتلك الدول مصلحة في تمزيق الضفة الغربية حتى لا يعود شبح الدولة الفلسطينية ليعتلي المسرح السياسي في المستقبل. ففي مقال كتبه حاييم هرتسوغ، مندوب اسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، قال انه «من الواضح ان هناك اجماعا في الشرق الأوسط من جانب جميع ما يسمى بدول المجابهة المجاورة لاسرائيل ضد خلق دولة فلسطينية مستقلة»[٣٥]. ويزخر الخيال الصهيوني بالأفكار حول كيفية اغراء الأردن بالتفاوض حول مصير الضفة الغربية وتقديم التنازلات التي تريدها اسرائيل هناك. ومن هذه الاساليب استعمال قطاع غزة طعماً للأردن، على «أمل ان ضم القطاع الى مملكة الاردن الواسعة يمكنها من قبول تعديل الحدود في يهودا والسامرة وفي غور الأردن على نمط مشروع آلون»[٣٦].

وأخيراً لا بد من الاشارة الى أن كتلة التجمع ترفض الاعتراف بالفلسطينيين طرفا مستقلا من اطراف الصراع وترفض امكانية التفاوض معهم لنفس السبب الذي من أجله ترفض ذلك كتلة الليكود. وذلك لأنها ترفض مبدأ الاستقلال الفلسطيني. وهي، مثلها مثل كتلة الليكود، لا تريد من منظمة التحرير أن تصلح نفسها لتصبح اهلا للتفاوض حول مستقبل الشعب الفلسطيني ومصير أرضه، وذلك لان الحزب يرفض فكرة الاستقلال الفلسطيني وليس فقط على اساس المطالبين بها. ففي اجتماع لزعماء حزب العمل في تل - ابيب هاجم هؤلاء الزعماء كل من يؤيد فكرة الدولة الفلسطينية وطالبوا «بطرد كل مسؤول في حزب العمل يؤيد اقامة دولة فلسطينية»[٣٧]. وقال شمعون بيرس، رئيس كتلة التجمع: إن على اسرائيل ان تفضل الأردن على منظمة التحرير كشريك في المفاوضات حول مصير الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ حتى ولو اعترفت المنظمة باسرائيل وبقرار ٢٤٢ وامتنعت عن «الارهاب»[٣٨]. وعندما حاول دايان البحث عن شخصيات محلية، من الضفة والقطاع، ليشتركوا في مفاوضات الحكم الذاتي تعرض للنقد من قبل حزب المعارضة ومن الحزب الحاكم، مما دعا اوري افنيري الى القول: إن تصرف زعماء حزب العمل «يشير الى أن صعود المعراخ الى السلطة قد يعرض مسيرة السلام للخطر اكثر من حكومة الليكود»[٣٩].

يتضح مما سبق ان صيغة التمثيل اللافلسطيني التي تقترن بكتلة التجمع ما هي إلا مصيدة مزدوجة يقصد بها ان يكون الاردن والفلسطينيون، معاً، ضحاياها. فمن خلالها تسعى كتلة التجمع الى احباط امكانية الاستقلال الفلسطيني واستغلال الاردن لتحقيق تلك الغاية دون الاعتراف لها بحق استرجاع سيادتها السابقة على الضفة الغربية. وفي ضوء ذلك يجدر بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهما تتلمسان طريقهما نحو المستقبل، ان تظلا دوما على حذر من منزلق الظن بأن استقلالية التمثيل والقرار الفلسطيني هما مسالتان شكليتان يمكن الاستعاضة عنهما او التلاعب بهما على أمل احراز المزيد من التعاطف الدولي أو الكسب الاعلامي.